اوت 2020

الفهرس

حوصلة حول القطاع الفلاحي – RECAPAGRI.....1
الميزان التجاري الغذائي في ارقام (إلى موفى شهر جويلية 2020) 1
الوضعية المائية ليوم 2020/08/14.....2
ومضة حول قطاع الدواجن جويلية 2020.....4
الصيد البحري وتربية الأحياء المائية خلال السداسي الأول من سنة 2020.....6
حرائق الغابات في تونس من 2020/06/01 الى 2020/08/10 (بالفرنسية).....7
إقتناءات تونس من الحبوب خلال شهر جويلية 2020.....8
الاستثمارات الفلاحية المصادق عليها الى موفى شهر جوان 2020.....9
معلومات – INFOAGRI.....11
مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية في شهر جويلية.....11
منصة البيانات الجغرافية المكانية للمساعدة في بناء قطاع اقوى للأغذية والزراعة ما بعد جائحة كوفيد-19 12
اتفاق التبادل الحر بالقارة الافريقية (بالفرنسية).....13
تغيير المناخ: الطبيعة هي الحل (بالفرنسية).....14
كوفيد-19 والامن الغذائي: زيادة الخسائر الغذائية في افريقيا (بالفرنسية).....15
تسارع الانحباس الحراري (بالفرنسية).....16
اليقظة القانونية.....17
اليقظة الوثائقية.....17

حوصلة حول القطاع الفلاحي - RECAPAGRI

الميزان التجاري الغذائي في أرقام

(إلى موفى شهر جويلية 2020)

سجل الميزان التجاري الغذائي إلى موفى شهر جويلية 2020 عجزا بلغ 222,4 م د غير أنه تراجع بما يقدر بـ 578,9 م د مقارنة بنفس الشهر من عام 2019. وتقدر قيمة الصادرات بـ 3049,9 م د والواردات بـ 3272,3 م د حيث بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات 93,2% مسجلة بذلك انخفاضا بـ 2,0 نقطة مئوية مقارنة بشهر جوان الفارط عندما بلغت 95,2%.

ويعزى هذا الانخفاض في نسبة التغطية إلى الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد 19 والتي تسببت في تباطؤ نسق نمو الصادرات (+12,2%) وتراجع صادرات القوارص (-37,5%) ومنتوجات الصيد البحري (-25,4%) والتمور (-8,5%) مقابل ارتفاع صادرات زيت الزيتون (+73,8%) والطماطم (+17,3%) مما أدى إلى ارتفاع حصة الصادرات الغذائية في مجموع المبادلات التجارة الخارجية للبلاد بمقدار 6,8 نقطة مئوية مقارنة بنهاية جويلية 2019، لكي تبلغ 14,2% في نهاية جويلية 2020.

وارتفعت حصة الواردات الغذائية في مجموع المبادلات التجارة الخارجية للبلاد بنحو 2,0 نقطة لتبلغ 11,3% رغم تراجع قيمتها بـ 7,0% مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية.

فيما يتعلق بواردات الحبوب فقد سجلت ارتفاع في القيمة يقدر بـ 3,9% مقابل ارتفاع في الكمية بنسبة 9,5%. أما فيما يتعلق ببقية المنتوجات الموردة فقد تم تسجيل تراجع لأغلبها كمّا وقيمة باستثناء واردات البطاطا التي سجلت ارتفاعا بـ 20,4% من حيث القيمة و10,2% من حيث الكمية.

تطور الميزان التجاري الغذائي إلى موفى شهر جويلية 2020

مليون دينار — نسبة التغيير السنوي (%)

	جويلية 2019	جويلية 2020	18/19	19/20
الصادرات	2717,4	3049,9	-14,1	12,2
الواردات	3518,7	3272,3	17,8	-7,0
الفارق	-801,3	-222,4	-	-
نسبة التغطية (%)	77,2	93,2	-	-

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

اعداد يسرى الدويري
المرصد الوطني للفلاحة

الوضعية المائية ليوم 2020/08/11

وضعية السدود (الفترة من 01/09/2019 إلى 10/08/2020)

بلغت الإيرادات الجملية للسدود بتاريخ يوم 10/08/2020 حوالي 781 مليون متر مكعب مسجلة بذلك نقصا كبيرا بالمقارنة مع الإيرادات المسجلة خلال معدل الفترة والإيرادات المسجلة خلال نفس الفترة من السنة المنقضية (2516,1 مليون متر مكعب). وتتوزع هذه الإيرادات كما يلي:89,3% في الشمال، 6,3% في الوسط و4,3% في الوطن القبلي. أما المخزون الجملي للسدود فقد بلغ 1086,2 مليون متر مكعب مقابل 1507,1 مليون متر مكعب خلال نفس الفترة من السنة المنقضية فيما بلغ المعدل لنفس اليوم للثلاث السنوات الفارطة 934,9 مليون متر مكعب أي بزيادة تقدر بـ 16%. ويتوزع المخزون العام للسدود كما يلي:88,5% في الشمال و9% في الوسط و2,6%في الوطن القبلي. بلغت نسبة امتلاء السدود بما يقدر 48%. ويقدم الرسم البياني التالي وضعية السدود بتاريخ 2020/08/10.

يمكن للقراء الوصول إلى جميع المعلومات المتعلقة بالسدود عبر منصة البيانات المفتوحة للمرصد الوطني للفلاحة من خلال الرابط التالي : www.agridata.tn .

	وضعية السدود (الفترة من 19/09/01 إلى 20/08/10)					
	الإيرادات			المخزون بالسدود (مليون م³)		
	2020 (مليون م3)	2020/المعدل(%)	2020/2019 (%)	2020	2019	نسبة التغيير(%)
الشمال	697,8	44,86%	31,38%	960,9	1338,3	-28,20%
الوسط	49,5	30,88%	23,31%	97,4	138	-29,42%
الوطن القبلي	33,7	75,22%	42,13%	27,9	30,8	-9,42%
المجموع العام	**781**	**44,36%**	**31,04%**	**1086,2**	**1507,1**	**-27,93%**

/المصدر: الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى

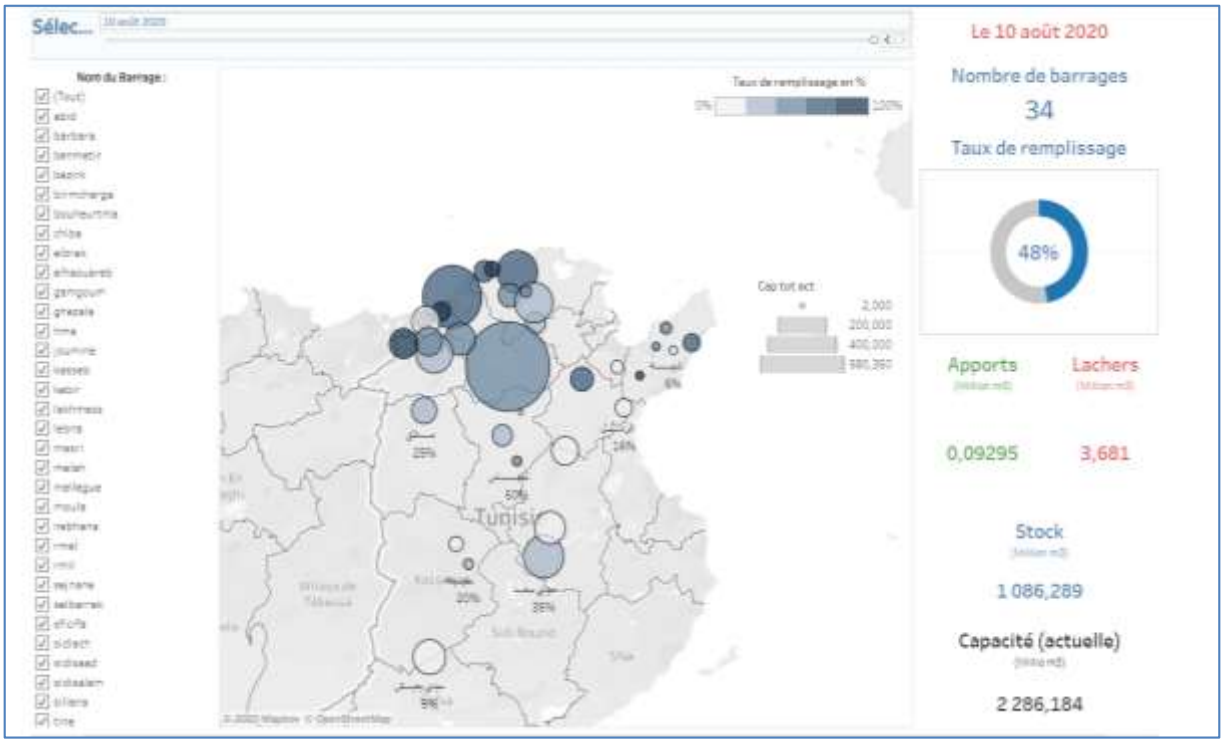

مقتطف من منصة البيانات المفتوحة للمرصد الوطني للفلاحة (www.agridata.tn).

وضعية الأمطار إلى غاية يوم 2020/08/11

خلال الفترة 01/09/19-10/08/20 سجلت أهم كميات الأمطار بمناطق الشمال. بالمقارنة مع نفس الفترة من الموسم الفلاحي الفارط سجلت اغلب الجهات زيادة نسبية في كميات الأمطار ما عدى جهة الشمال. مقارنة مع معدل الفترة، سجلت أغلب المناطق تراجعا في كميات الأمطار مما أدى الى عجز في جل الجهات.

وضعية الأمطار إلى يوم 2020/08/10

الجهة	الأمطار إلى يوم 10/08/2020 (ملم)	النسبة بالمقارنة مع نفس الفترة من الموسم الفلاحي الفارط	النسبة بالمقارنة مع معدل الفترة (01/09/19-10/08/20)	فائض/عجز (%) مقارنة بمعدل الفترة
الشمال الغربي	430,7	78%	83%	-17%
الشمال الشرقي	466,4	93%	94%	-6%
الوسط الغربي	237,7	120%	87%	-13%
الوسط الشرقي	305,5	148%	117%	+17%
الجنوب الغربي	76,0	176%	75%	-25%
الجنوب الشرقي	143,1	129%	105%	+5%
كامل البلاد	210,4	109%	93%	

اعداد نورة الفرجاني
المرصد الوطني للفلاحة

ومضة حول قطاع الدواجن
جويلية 2020

دجاج اللحم

تراجع انتاج دجاج اللحم خلال الستة أشهر الأولى من السنة الحالية مع تسجيل تراجع خلال شهر جوان 2020 مقارنة بشهر جوان 2020 بنسبة 24,4% مقارنة بشهر جوان 2019.

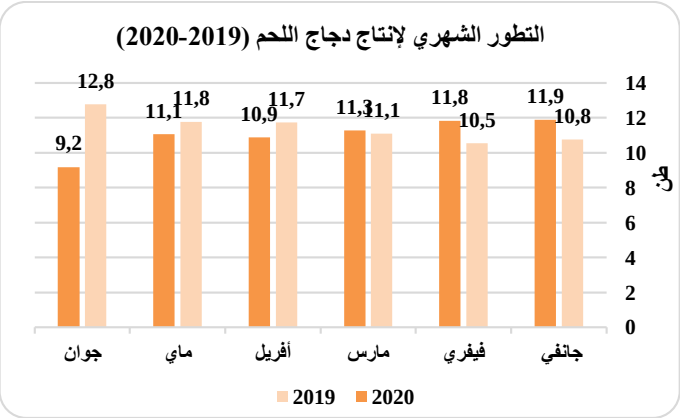

خلال شهر جوان 2020، عرفت أسعار دجاج اللحم عند الانتاج تأرجحا حيث سجلت 2856 مليم/كغ كحد أدنى بتاريخ 2020/07/03 و32772 مليم/كغ كحد أقصى بتاريخ 2020/07/08.

رافق ذلك، انخفاض لمتوسط السعر الشهري بنسبة 2,5% مقارنة بشهر جويلية 2019 (3288,6 مليم/كغ مقابل 3372,1 مليم/كغ).

وبالمقارنة مع شهر جوان 2020، سجل ارتفاع لأسعار شهر جويلية، مما أدى إلى ارتفاع متوسط السعر بنسبة 12,6%.

بحسب التوزع الجغرافي، كان متوسط السعر عند الانتاج في الجنوب (3422,2 مليم/كغ) أعلى بنسبة 5,8% من السعر في الشمال وأعلى بنسبة 2,9% من السعر في الوسط.

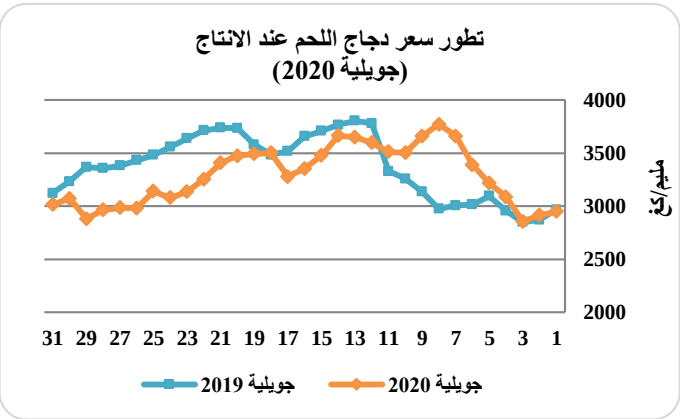

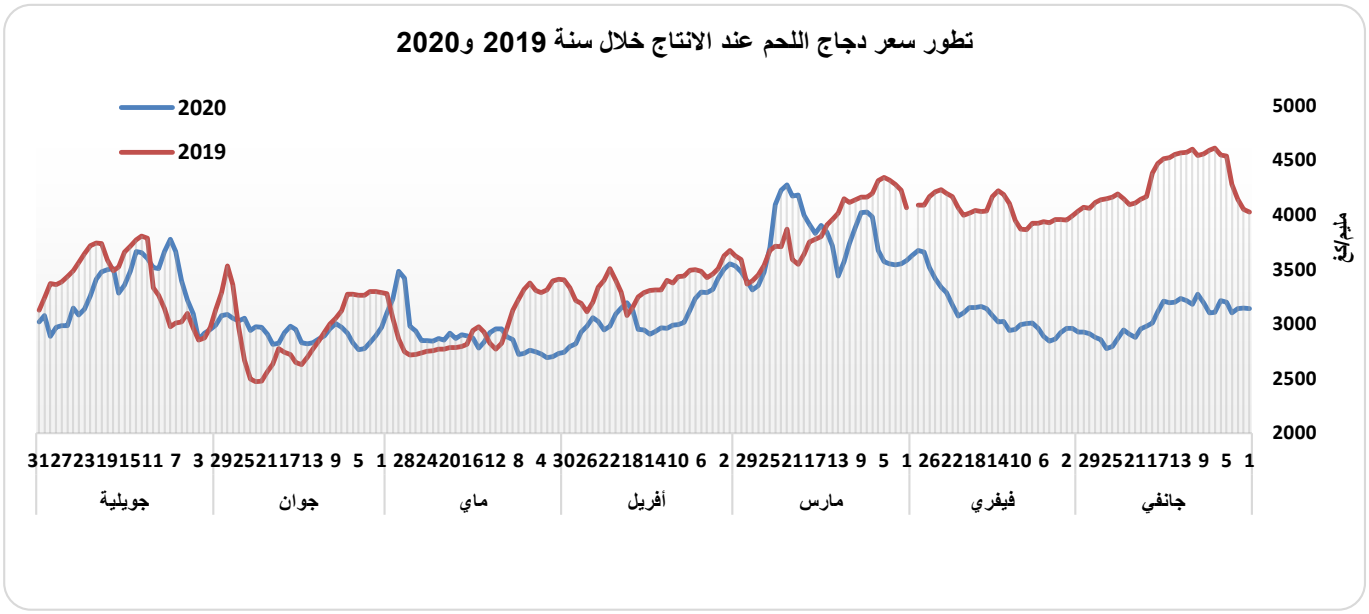

بيض الاستهلاك

عرف انتاج بيض الاستهلاك خلال الستة أشهر الأولى من السنة الحالية استقرارا حيث سجل انتاج شهر جوان ارتفاعا بنسبة 1,8% مقارنة بشهر ماي 2020 في حين سجل ارتفاعا بنسبة 4,2% مقارنة بشهر جوان من سنة 2019.

لم يتأثر انتاج بيض الاستهلاك بتبعات جائحة كوفيد 19 إذ سجل إلى حدود موفى شهر جوان 2020 زيادة بنسبة 5,13% مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية.

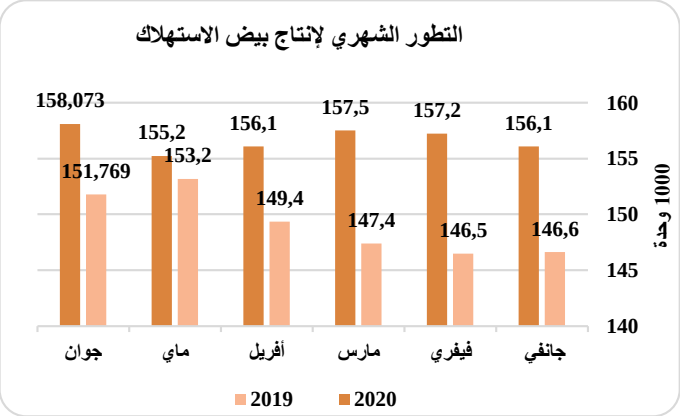

خلال شهر جويلية 2020، تراجعت أسعار بيض الاستهلاك عند الإنتاج حيث سجلت 140,5 مليم/وحدة كحد أقصى بتاريخ 2020/07/16 و117,3 مليم/وحدة كحد أدنى بتاريخ 2020/07/31.

رافق ذلك، انخفاض متوسط السعر الشهري بنسبة 15,3% مقارنة بشهر جويلية 2019 (130,9 مليم/وحدة مقابل 154,5 مليم/وحدة).

وبالمقارنة مع شهرجوان 2020، انخفضت أسعار شهر جويلية، مما أدى إلى انخفاض متوسط السعر بنسبة 7,1% أي 130,9 مليم/وحدة مقابل 140,9 مليم/وحدة.

وفقا للتوزع الجغرافي، كان متوسط السعر عند الانتاج في الوسط (133,9 مليم/وحدة) أعلى بنسبة 3,7% من السعر في الجنوب وأعلى بنسبة 0,4% من السعر في الشمال.

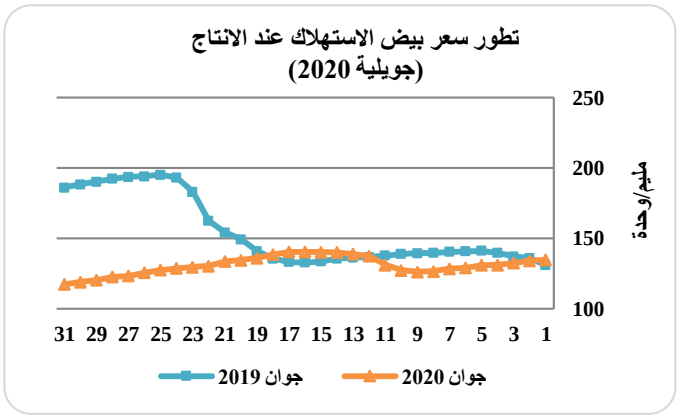

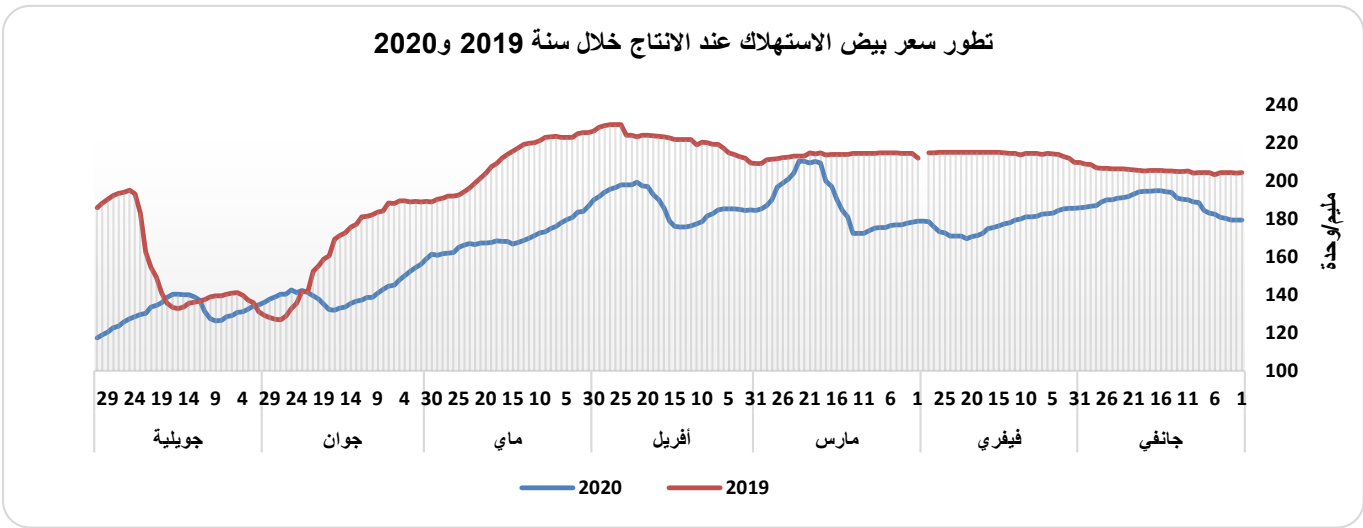

المصدر: المرصد الوطني للفلاحة باعتماد معطيات المجمع المهني المشترك لمنتوجات الدواجن والأرانب.

اعداد يسرى الدويري
المرصد الوطني للفلاحة

الصيد البحري وتربية الأحياء المائية خلال السداسي الأول من سنة 2020 (مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019)

بلغ إنتاج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية خلال السداسي الأول من سنة 2020 حوالي 53 ألف طن مقابل 69 ألف طن خلال نفس الفترة من سنة 2019 مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 23,2%. بلغ إنتاج تربية الأحياء المائية حوالي 7,4 ألف طن مقابل 10,3 ألف طن خلال نفس الفترة من سنة 2019 مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 28,2%.

بلغت صادرات منتوجات الصّيد البحري إلى موفّى شهر جوان 2020 حوالي 9,6 ألف طن بقيمة 222,5 م.د مقابل 14,7 ألف طن بقيمة 298,2 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2019 حيث سجلت تراجعا بـ 34,7 % من حيث الكمية وانخفاضا بـ 25,4 % من حيث القيمة.

ويفسر هذا التراجع في الكمّية بالأساس إلى تراجع في صادرات رأسيّات الأرجل (céphalopodes) وخاصّة صنفي الأخطبوط والشوابي بحوالي 335,3 طن (-33,9%) و904,6 طن (-53,2%) مع تدنّ في القيمة قدّر بـ 10,3م.د (-40,7%) و20,5م.د (-57,3%) على التّوالي. كما تراجعت صادرات تربية الأحياء المائيّة (أسماك الوراطة) حيث مرّت من 1690,2 طن خلال سنة 2019 إلى حوالي 658,8طن خلال سنة 2020 (-64,6%)، صاحبها تدنٍّ في القيمة من 24,2 م.د سنة 2019 إلى11م.د سنة 2020 (-54,4%). هذا وتراجعت كمّية السلطعون الأزرق المصدّرة بنسبة 46% (-943,5 طن) من حيث الكمية و36,8% من حيث القيمة (-6,8 م.د). كما سجلت كميّة صادرات مصبرات التن والسردينة تراجعا بحوالي 492,5 طن (-33%) و524طن (-53,5%) صاحبها انخفاض في القيمة قدّر بـ 8,7م.د (-37,1%) و6,8م.د (-64,8%) على التّوالي.

بلغت واردات منتوجات الصّيد البحري إلى موفّى شهر جوان 2020 حوالي 22,3 ألف طن بقيمة بقيمة 107,2 م.د مقابل 28,3 ألف طن بقيمة 155,2 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2019 حيث سجّلت تراجعا بـ 21,2 % من حيث الكمية وانخفاضا بـ 30,9 % من حيث القيمة. ويعود هذا خاصّة إلى تراجع كمّية واردات التن الموجّه للتّصنيع بـ8775,4 طن (-37,1%) من حيث الكمية وبـ 47,3م.د (-47,6%) من حيث القيمة. سجل ميزان التجارة الخارجية لمنتوجات الصيد البحري إلى موفي شهر جوان 2020 فارق إيجابي بلغ 115,3 م.د مقابل 143 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية مسجلا بذلك تراجعا بـ 19,4%.

رسم بياني عدد 1. تطور إنتاج وصادرات وواردات منتوجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

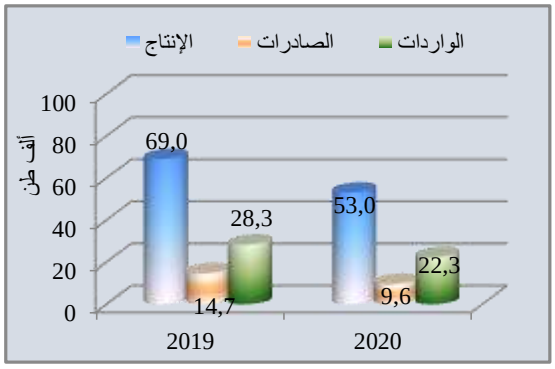

رسم بياني عدد 2. تطور قيمة صادرات وواردات منتوجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

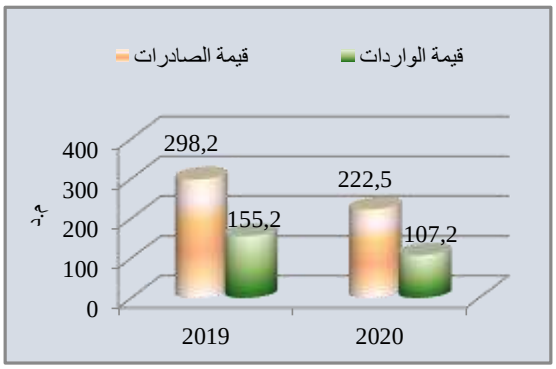

رسم بياني عدد 3. تطور ميزان التجارة الخارجية

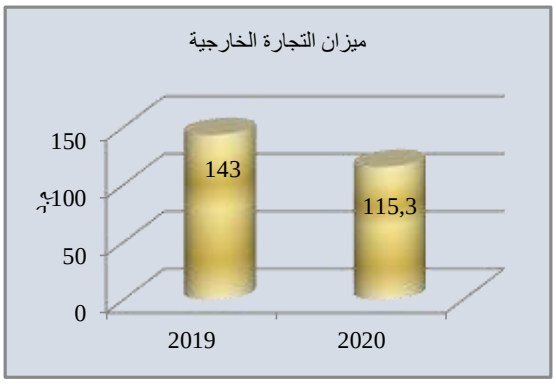

ملاحظة : *معطيات سنة 2020 أولية.*

المصدر: *الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك*

اعداد نورة الفرجاني
المرصد الوطني للفلاحة

حرائق الغابات في تونس
الفترة 2020/08/10-2020/06/01

بلغ عدد حرائق الغابات في تونس 264 حريقا خلال الفترة 2020/08/10-2020/06/01 شملت مساحة تقدر بـ 1466 هك موزعة حسب نوعية الغطاء الغابي كما يلي:

- شعراء: 70,4%
- غابات: 18%
- هشيم : 7,2%
- أعشاب: 4,4 %

وقد سجلت هذه الحرائق في المناطق الغابية الموجودة بـ 15 ولاية وهي: تونس، بنزرت، أريانة، بن عروس، منوبة، باجة، جندوبة، الكاف، القصرين، القيروان، نابل، المهدية، زغوان، سيدي بوزيد وصفاقس).

توزيع عدد الحرائق والمساحات المحروقة

المساحة (هك)	عدد الحرائق	%	المساحة الغابية المحروقة	%	معدل المساحة المحروقة (هك)
1-0	196	74,2	36,3	2,5	0,2
10-1	58	22	227,1	15,5	3,9
100-10	9	3,4	383	26,1	42,6
> 100	1	0,4	820	55,9	820
	264		**1466**		**5,6**

المصدر:الإدارة العامة للغابات

وبالتالي فإن أغلب الحرائق (74%) شملت مساحات لا تتجاوز هكتارا واحدا. وتعتبر ولايات باجة (930 هك منها 820 هك بعمدون) و سليانة (209 هك منها 100 هك بالكريب و100 هك بسليانة الشمالية) و بنزرت (74,2 هك منها 50 هك بأوتيك) و الكاف (53 هك منها 50 هك بقلعة السنان) الأكثر تضررا من هذه الحرائق. إلى جانب ذلك فإن 10 حرائق قد شملت 82% من المساحة الجملية المحروقة. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2018 قد تم تسجيل 181 حريقا بالغابات التونسية اما المساحة المحروقة فبلغت 1083 هك.

توزيع المساحة المحروقة حسب الولايات (هك)

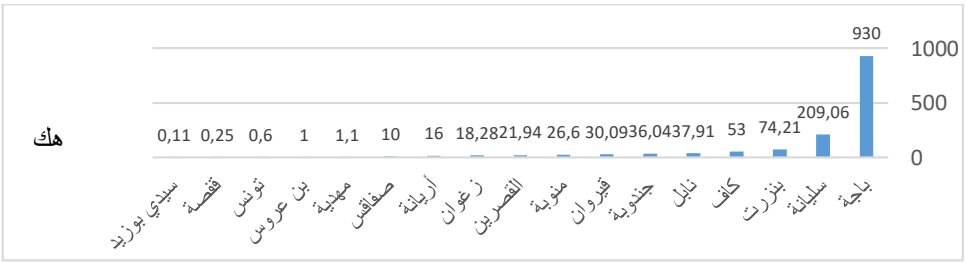

من المهم الحد من عدد الحرائق الكبيرة (10) والتدخل لإطفاء الحرائق عند حدوثها ، مما يقلل من متوسط المساحة المحروقة.

اعداد نورة الفرجاني
المرصد الوطني للفلاحة

إقتناءات تونس من الحبوب خلال جويلية 2020

قامت تونس باقتناء 25 ألف طن من القمح الصلب و50 ألف طن من القمح اللين و75 ألف طن من الشعير العلفي أيام 20 و21 و22 جولية بمعدل سعر واصل إلى الموانئ التونسية على التوالي 321.2دولار/طن و226.41 دولار/طن و205.84 دولار/طن على أن تصل الى الموانئ التونسية خلال شهر أكتوبر 2020 بالنسبة للقمح الصلب والقمح اللين وخلال شهري سبتمبر وأكتوبر2020 بالنسبة للشعير العلفي
وينتظر ان تمكن هاته الكميات، دون اعتبار الصابة المحلية، من تأمين تغطية إضافية لحاجيات البلاد الى بداية شهر فيفري 2021 بالنسبة للقمح الصلب وأواخر شهر ديسمبر 2020 بالنسبة للقمح اللين وبداية شهر ديسمبر 2020 بالنسبة للشعير وذلك باعتبار المخزون الاستراتيجي الذي يقدر بشهري استهلاك.

		السعر دولار /طن	مقارنة المستورد بالمحلي دينار/طن		
المنتوج	الكمية ألف طن	جويلية2020	المحلي	المستورد	الفارق%
شعير علفي	75	205.84	530	578,41	9.13
قمح لين	50	226.41	590	636,21	7.83
قمح صلب	25	321.20	820	902,57	10.06

سعر الصرف 1 دولار=2.81 دينار

المصدر :ديوان الحبوب

اعداد نشأت الجزيري
المرصد الوطني للفلاحة

الاستثمارات الفلاحية المصادق عليها الى موفى شهر جوان 2020

بلغ حجم الاستثمارات الفلاحية الجملية المصادق عليها 221,728 م.د خلال الست الأشهر الأولى من سنة 2020 مقابل211,194 م.د سنة 2019 أي ارتفاع بـ5٪.

1.الاستثمارات الفلاحية المصادق عليه من طرف وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (<60.000د/مشروع)

* بلغت الاستثمارات الفلاحية المصادق عليها 1341 عملية بقيمة 184,943 م.د مقابل 1685 عملية استثمار بقيمة 161,384 م.د خلال نفس الفترة من2019 مسجلة بذلك تراجعا بـ 20,4٪ من حيث العدد وتطورا ب 14,6٪ من حيث القيمة.
* كما سجل تطور هام في قيمة الاستثمارات الموجهة للتحويل الاولي المندمج ولفائدة قطاع الصيد البحري وتراجع في قيمة الاستثمارات الموجهة للخدمات الفلاحية.
* تراجع في قيمة الاستثمارات الموجهة للتجهيزات المتنقلة والغراسات على التوالي بـ 24,4٪ و20٪.

بالنسبة الى مصادر التمويل، نلاحظ تراجع في قيمة منح الاستثمار وقيمة القروض على التوالي بـ 1,34٪ و11,59٪ مقارنة ب 2019.

* تراجع ب 100٪ في قيمة الاستثمارات الموجهة للشركات المختلطة ويرجع ذلك الى فترة الحجر الصحي الشامل.
* تتوزع الاستثمارات خاصة بالوسط (46٪) والشمال (32٪). اما الجنوب فلا يحظى الا ب 21٪.

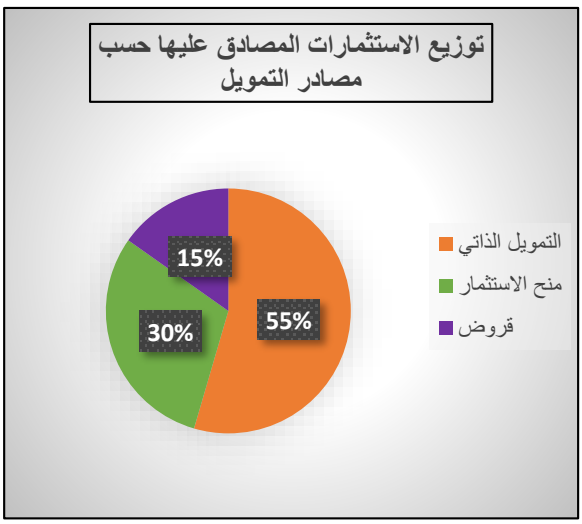

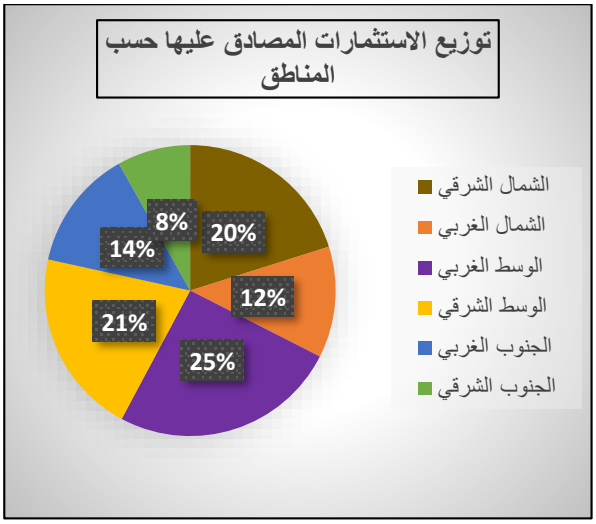

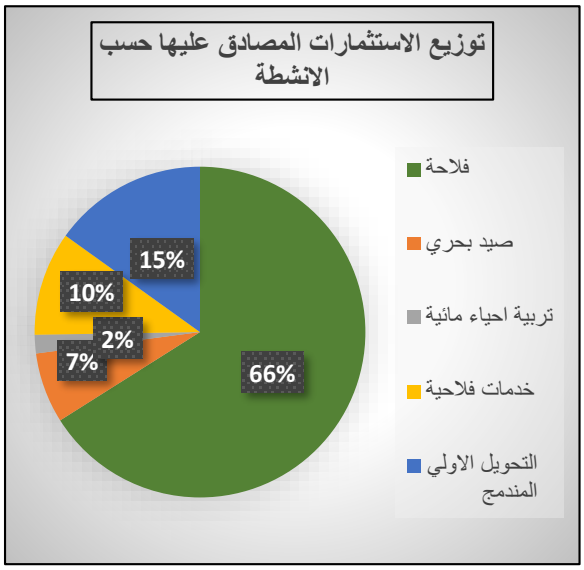

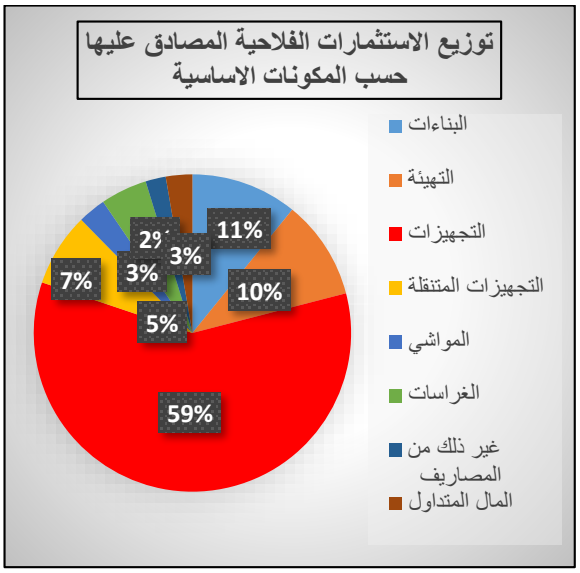

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

2.الاستثمارات الفلاحية المصادق عليه من طرف الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية (<60.000 د/مشروع)

بلغت قيمة الاستثمارات الفلاحية المصادق عليها 36,785 م.د مقابل 49,810 م.د خلال نفس الفترة من 2019 مسجلة بذلك تراجعا بـ 26,1٪. وسجل عدد المنتفعين 4167 مقابل 6631 منتفع سنة 2019 أي تراجع بنسبة 37,2٪.

تراجع في قيمة الاستثمارات الموجهة لتربية الماشية وتنمية زراعة الأشجار والري الفلاحي.

تتوزع الاستثمارات خاصة بالجنوب (65,28٪) والوسط (23,12٪). اما الجنوب فلا يحظى الا ب 11,57٪.

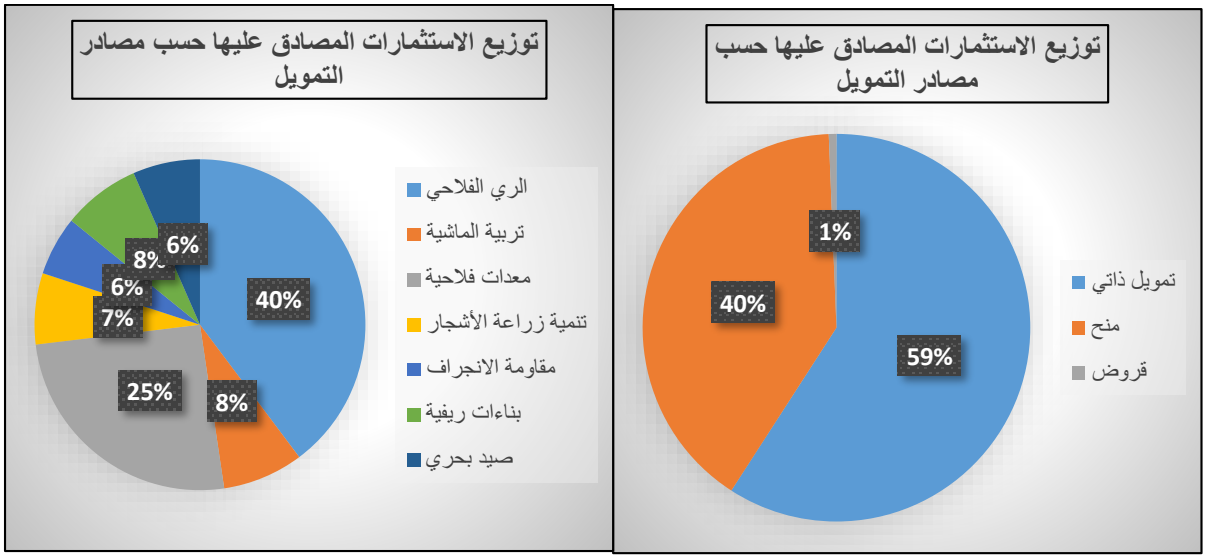

اعداد وداد الزيدي
المرصد الوطني للفلاحة

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية في شهر جويلية

أفاد التقرير المرجعي للأمم المتحدة أن أسعار الأغذية العالمية استمرت، في شهر جويلية، في الارتفاع للشهر الثاني على التوالي، وتصدرت هذا الارتفاع الزيوت النباتية ومنتجات الألبان.

اذ بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 94.2 من النقاط في شهر جويلية 2020، أي بارتفاع بنسبة 1.2 في المائة عن مستواه المسجّل في شهر جوان وبقرابة 1.0 في المائة عمّا كان عليه في شهر جويلية 2019. ويتولى مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية تتبع الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأكثر تداولًا.

سجّل مؤشر المنظمة لأسعار الزيوت النباتية ارتفاعًا بنسبة 7.6 في المائة منذ شهر جوان، ليبلغ أعلى مستوى له في خمسة أشهر، مع ارتفاع عروض الأسعار العالمية للزيوت الرئيسية.

كما ارتفع مؤشر المنظمة لأسعار منتجات الألبان بنسبة 3.5 في المائة في شهر واحد، مع ارتفاع جميع المنتجات من الزبدة والجبن إلى الحليب المجفف.

ولم يطرأ أي تغيير تقريبًا على مؤشر المنظمة لأسعار الحبوب مقارنة بشهر جوان، رغم أن أسعار الذرة والذرة البيضاء سجّلت زيادة كبيرة نتيجة الكميات الكبيرة التي اشترتها الصين من الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار الأرز، بسبب توقعات محاصيل وفيرة لعام 2020. كما تغيرت أسعار القمح بشكل طفيف في خضم تباطؤ وتيرة النشاط التجاري.

وارتفع مؤشر المنظمة لأسعار السكر بنسبة 1.4 في المائة، حيث أن سحق كميات كبيرة من قصب السكر في البرازيل لم يخفف الا جزئيا من اثار ارتفاع اسعار الطاقة واستهلاك الوقود واحتمالات انخفاض إنتاج السكر في تايلند بسبب موجة جفاف شديد.

وعلى النقيض من ذلك، انخفض مؤشر المنظمة لأسعار اللحوم بنسبة 1.8 في المائة في شهر جويلية وبلغ نسبة 9.2 في المائة، منخفضًا بذلك عن مستواه المسجّل في شهر جويلية 2019. كما انخفضت عروض أسعار لحوم الخنازير والبقر خلال هذا الشهر نظرًا إلى أن حجم الطلب العالمي على الواردات ظل أدنى من الكميات المتاحة للتصدير، رغم الاضطرابات التي تسبب فيها فيروس كورونا بالنسبة إلى القطاع في أقاليم التصدير الرئيسية. وارتفعت أسعار لحوم الدواجن بفعل تخفيض الإنتاج في البرازيل جراء ارتفاع تكاليف الأعلاف والمخاوف بشأن الطلب في المستقبل.

المصدر: http://www.fao.org/news/story/fr/item/1301754/icode/

منصة البيانات الجغرافية المكانية للمساعدة في بناء قطاع أقوى للأغذية والزراعة ما بعد جائحة كوفيد-19

أطلقت اليوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) المنصة الجغرافية المكانية الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد وهي تتضمن مجموعة واسعة وغنية من البيانات عن الأغذية والزراعة والاقتصاد الاجتماعي والموارد الطبيعية للمساعدة في تعزيز عملية صنع القرارات في قطاعي الأغذية والزراعة.

وتعدّ هذه المنصة أداة حاسمة في جميع الجهود المبذولة لإعادة البناء على نحو أفضل ولإنشاء نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود ما بعد جائحة كوفيد-19. وهي تتضمن ما يفوق المليون طبقة جغرافية مكانية وآلاف المجموعات الإحصائية بما يفوق 4 000 سجل من البيانات الوصفية ومعلومات جغرافية وبيانات إحصائية حول أكثر من عشرة مجالات متصلة بالأغذية والزراعة ابتداء من الأمن الغذائي والمحاصيل والتربة والأراضي والمياه وتغير المناخ ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية وصولاً إلى الغابات. كما أنها تتضمن معلومات عن تأثير كوفيد-19 على الأغذية والزراعة.

واستمدت البيانات من منظمة الأغذية والزراعة ومن مزودين رائدين للبيانات العمومية في الأمم المتحدة اضافة الى المنظمات غير الحكومية والجامعات والقطاع الخاص ووكالات الفضاء. كما تتضمن أيضًا بيانات (FAOSTAT) الخاصة بالأغذية والزراعة التي تم جمعها لأكثر من 194 دولة و51 اقليم من عام 1961.

وتتيح المنصة اضافة الى عديد الاستخدامات معلومات حيوية من أجل:

- رصد إنتاجية المياه المستخدمة في الزراعة بما في ذلك النظم الزراعية المهددة بسبب الضغط البشري على الأراضي والمياه؛
- مقارنة الكثافة السكانية وتوزيع الماشية أو مقارنة الكثافة بين نوعين اثنين من القطعان على الصعيد العالمي؛
- تحديد توزيع الأنواع المائية.
- تحليل تطور هطول الأمطار؛
- تحليل المعلومات الواردة من المراصد الوطنية للغابات التي تقدم تقرير على توزيع الموارد الغابية عن طريق التحقق منها مع البيانات الجغرافية المكانية الأخرى مثل شبكة الطرقات. هذا التحليل يجعل من الممكن التمييز بين مناطق الغابات السليمة، ذات القيمة العالية والمناطق المتاحة للنفاذ، والتي هي أكثر ملاءمة لإعادة التأهيل أو الإنتاج.

اذ ان هذه المنصة الجغرافية المكانية ستتيح لنا تصميم تدخلات زراعية وخطط استثمارية محددة الأهداف باعتماد نهج إقليمي، نهج يشجع المساواة والاندماج والأمن الغذائي المستدام.

وستضيف المنظمة مجموعة بيانات جديدة ودراسات حالة إلى المنصة الذي سيركز على بلدان ومجالات المحددة بغرض تحديد الأهداف على نحو أفضل وكذلك تحسين التدخلات على مستوى السياسات والابتكار والتمويل والاستثمار والإصلاحات المؤسسية في قطاعي الأغذية والزراعة.

المصدر: http://www.fao.org/news/story/fr/item/1298967/icode/

اتفاق التبادل الحر بالقارة الافريقية

LE CONTINENT AFRICAIN : accord de zone de libre échange

Alors que l'économie mondiale est en plein bouleversement en raison de la pandémie COVID-19, la création du vaste marché régional de la ZLECAf est une opportunité majeure pour aider les pays africains à diversifier leurs exportations, accélérer la croissance et attirer les investissements directs étrangers.

L'accord sur la zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAf) créera la plus grande zone de libre-échange au monde mesurée par le nombre de pays participants. Le pacte relie 1,3 milliard de personnes dans 55 pays avec un produit intérieur brut (PIB) combiné évalué à 3,4 billions de dollars américains.

La portée de la ZLECAf est vaste. L'accord réduira les tarifs entre les pays membres et couvrira des domaines politiques tels que la facilitation des échanges et les services, ainsi que des mesures réglementaires telles que les normes sanitaires et les obstacles techniques au commerce.

Le rapport de la Banque mondiale, La zone de libre-échange continentale africaine : effets économiques et distributifs, est conçu pour guider les décideurs dans la mise en œuvre de politiques qui peuvent maximiser les gains potentiels de l'accord tout en minimisant les risques. La création d'un marché à l'échelle du continent exigera un effort déterminé pour réduire tous les coûts commerciaux. Les gouvernements devront également concevoir des politiques pour accroître la préparation de leurs effectifs à profiter des nouvelles opportunités.

L'Accord de libre-échange continental africain représente une opportunité majeure pour les pays de stimuler la croissance, de réduire la pauvreté et d'élargir l'inclusion économique.

La mise en œuvre de la ZLECAf:

Sortir 30 millions d'Africains de l'extrême pauvreté et augmenter les revenus de près de 68 millions d'autres qui vivent avec moins de 5,50 dollars par jour ;

Augmenter les revenus de l'Afrique de 450 milliards de dollars d'ici 2035 (un gain de 7%) tout en ajoutant 76 milliards de dollars aux revenus du reste du monde.

Augmenter les exportations de l'Afrique de 560 milliards de dollars, principalement dans le secteur manufacturier.

Stimuler des gains salariaux plus importants pour les femmes (10,5%) que pour les hommes (9,9%).

Augmenter les salaires des travailleurs qualifiés et non qualifiés - 10,3% pour les travailleurs non qualifiés et 9,8% pour les travailleurs qualifiés.

Dans le cadre de la ZLECAf, l'extrême pauvreté diminuerait sur tout le continent - avec les plus grandes améliorations dans les pays où les taux de pauvreté sont actuellement élevés.

Source :*https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34139/9781464815591.pdf*

تغير المناخ: الطبيعة هي الحل

Changements climatiques: la Nature est la solution

Ces dernières années ont vu émerger le concept de Solutions fondées sur la Nature qui vise à faire des écosystèmes naturels des outils de mitigation des changements climatiques.

Les solutions fondées sur la Nature s'articulent autour de trois piliers : la préservation d'écosystèmes fonctionnels et en bon état écologique, l'amélioration de la gestion d'écosystèmes pour une utilisation durable par les activités humaines, et la restauration d'écosystèmes dégradés ou la création d'écosystèmes .

Si les objectifs de cette nouvelle approche semblent anodins, la façon de les atteindre en révèle toute la spécificité. L'idée est de privilégier l'utilisation de méthodes naturelles ou inspirées de la Nature pour assurer la préservation des ressources et des habitats.

Le monde recherche des options durables et efficaces pour relever les défis mondiaux tels que le changement climatique, la sécurité alimentaire, la sécurité de l'approvisionnement en eau, et, maintenant, la relance économique suite à la pandémie mondiale. Pour cela, le nouveau Standard mondial de l'UICN pour les Solutions fondées sur la Nature fournit un cadre idéal pour mettre à contribution et accélérer l'utilisation durable de la nature.

Après plusieurs années de l'émergence d'un concept nouveau qui consacre le bon sens et les bonnes pratiques, ce n'est qu'en 2020 que les Solutions fondées sur la Nature ont véritablement pu bénéficier d'un cadre rigoureux, cohérent et responsable qui aidera à éviter toute utilisation abusive du concept et à faire passer les Solutions fondées sur la Nature de l'échelle locale à l'échelle mondiale.

Au niveau local, les solutions fondées sur la Nature privilégient les bonnes pratiques ancestrales qui contribuent à la préservation des ressources et à la résilience des écosystèmes. Quand on parle des solutions fondées sur la Nature, il n'est pas uniquement question des milieux naturels, mais également d'environnements urbains où il faut veiller à garder et à développer des zones vertes, ce qui permet de réduire les températures en périodes de canicule et de jouir d'espaces verts pédagogiques et récréatifs dans les périmètres urbains.

En plus des méthodes de gestion scientifique et d'ingénierie écologique, les solutions fondées sur la Natures doivent être transversales, et accompagner toutes les mesures qui visent à terme de durabiliser les ressources ou de restaurer un écosystème ou encore d'augmenter sa résilience. Dans ce contexte, elles sont des solutions accompagnatrices qui peuvent être adaptées à tous les secteurs.

Source :https://www.lopinion.ma/Changements-climatiques%C2%A0-la-Nature-est-la-solution_a5416.html

كوفيد -19 والأمن الغذائي: زيادة الخسائر الغذائية في أفريقيا

Covid-19 & Sécurité alimentaire: Des pertes alimentaires accrues en Afrique

En Afrique de l'Ouest, la pandémie a révélé les faiblesses de la chaîne d'approvisionnement, mais aussi et surtout, les difficultés à limiter les pertes et gaspillages alimentaires. Entre défaillances logistiques, manque de technologie et dépendance aux exportations, la crise liée au coronavirus est venue aggraver une situation déjà préoccupante.

La pandémie est survenue en plein pic de production, générant une tension supplémentaire entre l'offre et la demande. Les surabondances saisonnières se sont cumulées à une défaillance courante tant sur le plan logistique que technologique (conservation, conditionnement, transformation). Les mesures de restriction ont également affecté la disponibilité des équipements, des intrants, des matériaux d'emballage et de la main-d'œuvre. Ce qui a ainsi généré davantage de pertes et une baisse de la qualité de production lors des activités pré-récolte et post-récolte.

Du côté des cultures d'exportation, la situation n'est pas meilleure. La fermeture des frontières et les contraintes logistiques ont ralenti la circulation des produits. Les pertes liées au déclin de la demande ont été aggravées par les difficultés logistiques dans les ports : congestion des parcs à conteneurs, temps de chargements plus longs, attente des navires à quai. Cette expérience a révélé des lacunes dans nos connaissances sur les pertes et le gaspillage alimentaires en Afrique de l'Ouest. Il en va de même pour la compréhension des effets d'une pandémie sur les systèmes alimentaires.

Pour éviter qu'une telle situation ne se reproduise, il faut en priorité identifier les produits alimentaires de base les plus touchés et accompagner les acteurs lors du stockage, de la transformation et de la conservation des produits. La formation est également une mesure clé : 30 à 40 % des productions végétales se perdent après les récoltes du fait de la méconnaissance ou mauvaise utilisation des techniques de gestion et de capacité de stockage.

Il s'agit par ailleurs de raccourcir les chaînes logistiques et de développer les marchés régionaux décentralisés. Enfin, un meilleur accès à du matériel de transformation approprié à moindre coût, permettrait aux agriculteurs de réaliser la transformation de certaines denrées périssables. Ces pistes ne représentent qu'une partie de celles proposées par la recherche pour agir. Alors que certains États redoutent des pénuries, et qu'une partie de la population mondiale ne mange pas à sa faim, les pertes et gaspillages sont devenus aujourd'hui inacceptables.

Source :https://www.cirad.fr/actualites/toutes-les-actualites/articles/2020/science/covid-19-pertes-et-gaspillage-alimentaires-en-afrique

تسارع الانحباس الحراري

Le réchauffement climatique s’accélère

En 2020, le réchauffement de l’Arctique sera probablement plus de deux fois supérieur à la moyenne mondiale. Le bulletin sur les prévisions annuelles à décennales du climat mondial renseigne sur l’évolution probable du climat dans les cinq années à venir.

La température moyenne du globe est déjà supérieure de 1,0 °C aux valeurs de la période préindustrielle. La période des cinq dernières années a été la plus chaude jamais enregistrée. Cette étude de haut niveau scientifique met en relief le formidable défi que nous devrons relever pour atteindre l’objectif fixé par l’Accord de Paris sur le changement climatique, à savoir contenir, au cours du siècle, l’élévation de la température moyenne de la planète nettement en dessous de 2 °C par rapport aux niveaux préindustriels et poursuivre l’action menée pour limiter l’élévation des températures à 1,5 °C.

Les prévisions tiennent compte des variations naturelles du climat et de l’influence des activités humaines sur celui-ci afin d’offrir les meilleures prévisions en matière de température, de précipitations, de configuration des vents et d’autres variables pour les cinq prochaines années. Les modèles ne prennent pas en considération les réductions passagères des émissions de gaz à effet de serre et d’aérosols pendant le confinement résultant du coronavirus.

La Covid-19 a provoqué une grave crise sanitaire et économique mondiale, mais sans lutte contre le changement climatique, le bien-être humain, les écosystèmes et les économies pourraient être menacés pendant des siècles. Les gouvernements devraient saisir cette occasion pour inclure des mesures de lutte contre le changement climatique dans leurs programmes de relance et veiller à ce que nous repartions sur de meilleures bases.

Ce bulletin est une nouvelle ressource scientifique passionnante. Avec l’intensification du changement climatique d’origine anthropique, il devient encore plus important pour les gouvernements et les décideurs de comprendre les risques climatiques actuels grâce à des données mises à jour chaque année.

Source :https://www.enviscope.com/le-rechauffement-climatique-saccelere-2/

اليقظة القانونية:

أمر حكومي عدد 412 لسنة 2020 مؤرخ في 29 جوان 2020 يتعلق بإتمام الأمر الحكومي عدد 5 لسنة 2019 المؤرخ في 2 جانفي 2019 المتعلق بضبط قائمة الغروس والبذور المنتفعة بالإعفاء من المعاليم الديوانية ومن الأداء على القيمة المضافة.
http://www.onagri.agrinet.tn/uploads/jortagri/9570.pdf

قرار من وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية مؤرخ في 14 جويلية 2020 يتعلّق بتنظيم موسم الصيد البرّي 2020/2021.
http://www.onagri.agrinet.tn/uploads/jortagri/9572.pdf

قرار من وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية مؤرخ في 10 جويلية 2020 يتعلّق بفتح وغلق موسم جني الحلفاء لسنة 2020 - 2021.
http://www.onagri.agrinet.tn/uploads/jortagri/9571.pdf

اليقظة الوثائقية:

- THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA:Economic and Distributional Effects
- OECD-FAO Agricultural Outlook 2020-2029 (Covid-19)

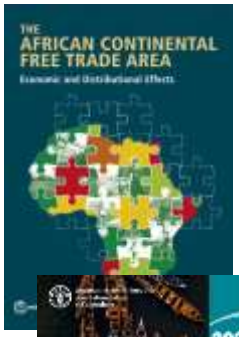

- La situation mondiale des pêches et de l'aquaculture 2020

- Un guide tripartite pour la gestion des zoonoses à travers l'approche multisectorielle « Une seule santé »

- Guidelines for the prevention, eradication and containment of Xylella fastidiosa in olive-growing areas

Vous trouverez ces documents et d'autres publications sur notre blog documentaire de l'ONAGRI :AGRI-DOC SP@CE

اعداد صباح سالم
المرصد الوطني للفلاحة

المرصد الوطني للفلاحة

30 شارع ألان سافاري , تونس 1002
الموقع: http://www.onagri.tn
الهاتف: (+216) 71 801 055/478
الفاكس : (+216) 71 785 127
الموقع البريدي : onagri@iresa.agrinet.tn
http://www.agridata.tn/